

- [إجابة السؤال الأول]
- (١) أقل المهر : عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم .
(١) الأصل فيه من القرآن الكريم : قوله تعالى : (وَأَحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ) .
كان سقوطه بالطلاق قبل الدخول عند عدم التسمية لا يدل على عدمه : لأنه يشبه الفسخ وسقوط العوض
(١) عند وجود الفسخ لا يدل على عدم الوجوب، ولأن سقوطه يدل على ثبوته إذ لا يسقط إلا ما ثبت ولزم .
(١) حكم الخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح : كالدخول .
(١) الدليل من السنة : قوله ﷺ : (مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ) .
(١) ب) ١- (ب) لا تصح . (١) التعليل : لأنها تؤدي إلى المنازعة . (١)
٢- (أ) تتعلق به الحرمة . التعليل : لأنه سبب لإنبات اللحم وإنشاز العظم ومعنى الغذاء لا يزول بالموت
(١) وصار كما إذا حلب منها حال حياتها . (١)
٣- (أ) واقع . التعليل : لأنه قصد الطلاق ولم يرض بالوقوع فصار كالهازل . (١)
٤- (أ) أبي حنيفة . التعليل : أنها لما أخبرت بانقضاء عدتها فالظاهر تقدم انقطاع الدم على ذلك لأنها
(١) أخبرت بلفظ الماضي فالظاهر أنها صادقة وأقرب أوقات الماضي وقت قوله . (١)
٥- (ب) أبي يوسف . التعليل : لأنه كالمؤقت ولا تحل للأول لفساده . (١)

- [إجابة السؤال الثاني]
- (١) (أ) حكم الظهار : حرمة الجماع ودواعيه حتى يكفر .
(١) التعليل : تحرزاً عن الوقوع فيه كما في الإحرام .
(١) يكون : ممن يجوز طلاقه من المسلمين .
(١) لأن كل واحد منهما يوجب حرمة الزوجة .
(١) الحكم لو جامع المظاهر قبل التكفير : استغفر الله تعالى .
(١) التعليل : لأنه فعل فعلاً محرماً والأفعال المحرمة توجب الاستغفار، ولا شيء عليه غيره؛ لأنه لو كان لبينه ﷺ .
(١) ب) ١- (X) . (١) تصويب الخطأ : أقلها شهران أي مدة تنقض فيها ثلاث حيض . (١)
٢- (✓) . (١) التعليل للصواب : لأنه زينة . (١)
٣- (✓) . (١) التعليل للصواب : لأن الاحتياس موجود؛ لأنه يستأنس بها وتحفظ مكانه
(١) ويستمتع بها ومنع الوطء لعارض كالحيض . (١)
٤- (✓) . (١) التعليل للصواب : لأنها محبوسة لحق الشرع لا للزوج فلا يجب عليه . (١)
٥- (X) . (١) تصويب الخطأ : لا يجبر الأب على نفقة زوجة ابنه كما ذكر في المبسوط . (١)

- [إجابة السؤال الثالث]
- (١) (أ) أقسام اليمين بالله تعالى إجمالاً : ١- غموس . (١) ٢- لغو . (١) ٣- منعقدة . (١)
(١) تعريف كل قسم : ١- الغموس : الحلف على أمر ماض أو حال يتعمد فيها الكذب .
(١) ٢- اللغو : الحلف على أمر يظنه كما قال وهو بخلافه .
(١) ٣- المنعقدة : الحلف على أمر في المستقبل ليفعله أو يتركه .

[تابع إجابة السؤال الثالث]

(ب) التعليل :

- (١) ١- لما فيه من إبطال حق الأم من الحضانة .
(١) ٢- لأن الحلف في الاثبات لا يكون إلا بحرف التأكيد لغة .
(١) ٣- لأن الحق من صفات الله عز وجل وهو حقيقة كأنه قال : "والله الحق" ، ولأن الحلف به معتاد .
(١) ٤- لأن النذر بما لا يملك لا يصح .
(١) ٥- لأنه يجمع معاني الشيء ويمنع دخول غيره فيه .

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الرابع]

(أ) يثبت حد الزنا إجمالاً ب : ١- البينة . (١/٢) ٢- الإقرار . (١/٢)

- (١) التعليل : لأنهما حجج الشرع وبهما تثبت الأحكام .
(١) حكم التقادم في الحدود الخالصة لله تعالى : يمنع قبول الشهادة إلا إذا كان التأخير لعذر كبعد المسافة والمرض ونحو ذلك .
(١) (ب) ١- الحكم : خُلِّي سبيله .
(١/٢) التعليل : لأن رجوعه إخبار يحتمل الصدق كالإقرار ولا مكذب له فتحققت الشبهة لتعارض الإقرار بالرجوع .
(١/٢) ٢- الحكم : يجب لكل واحد حد على حدة .
(١/٢) التعليل : لأنه لو ضُرب لأحدهما ربما اعتقد أنه لا حد في الباقي فلا ينزجر عنها .
(١/٢) ٣- الحكم : حُدَّ .
(١/٢) التعليل : لأنه صريح في القذف، ولأن قوله : لست لأبيك، كقوله : يا ابن الزانية .
(١/٢) ٤- الحكم : هو هَدْر .
(١/٢) التعليل : لأنه مأمور من جهة الشرع فلا يتقيد بالسلامة كالفضّاد أو نقول : استوفى حق الله تعالى بأمره فكان الله تعالى أماته بغير واسطة فلا يجب الضمان .
(١/٢) ٥- الحكم : لا يحد .
(١/٢) التعليل : لزيادة احتمال الكذب فتمكنت الشبهة ويسقط .

[٤٠-٨]

[إجابة السؤال الخامس]

(أ) أحوال الأب في الميراث إجمالاً :

- (١) ١- الفرض فقط : وهو السدس مع الفرع الوارث المذكور .
(١) ٢- الفرض مع التعصيب : عند وجود الفرع الوارث المؤنث .
(١) ٣- التعصيب المحض : عند عدم وجود الفرع الوارث مطلقاً .
(١) (ب) البنت : النصف فرضاً .
(١) الأخت الشقيقة : الباقي تعصيباً، عصة مع الغير .
(١) الأخ لأب : محجوب بعصبة الأخت مع البنت .
(١) العم : محجوب بما حُجِبَ به الأخ لأب وبالأخ للأب .
(١) ابن العم : محجوب بما ذكر وبالعم .

[٤٠-٨]